الحويلة: إنشاء جمعية في منطقة المنقف

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة وسؤال برلماني حول الخدمات المقدمة لأهالي منطقة المنقف والحلول المطلوبة لمشكلاتهم.

وذكر الحويلة في الاقتراح برغبة أن منطقة المنقف لم تطلها يد التنمية منذ زمن بعيد فهناك ساحات ترابية كثيرة لا توجد فيها مرافق عامة لخدمة أهالي المنطقة لتكون متنفسا لهم ولا توجد طرق للمشاة ما يضطر هواة المشي الى التوجه الى مناطق اخرى لممارسة هواياتهم.

د.محمد الحويلة

وأضاف أن منطقة المنقف من اقدم مناطق الكويت وتم بناء منطقة جديدة تحمل الاسم نفسه لذلك فقد توسعت عمرانيا وزادت كثافتها السكانية، وقد خطط لها لتكون من المناطق المهمة والرئيسية في الكويت لموقعها الجغرافي المتميز المطل على البحر وهكذا تم بناء المجمعات التجارية والبنايات السكنية ولكن، يبقى حالها حال الكثير من مناطق الكويت فالمشاكل تنتقل من منطقة الى اخرى والجهات المسؤولة عن حلها شبه غائبة ولا تضع الحلول والقرارات الحاسمة لتخفيف معاناة المواطنين.

فالمنطقة تعاني منذ سنوات مشاكل كثيرة ونواقص تفتقر إليها مثل عدم وجود مخفر للمنطقة وجمعية وكذلك النظافة وسوء تخطيط وإهمال اللوحات الإرشادية للقطع الداخلية والشوارع كما أن بها مساحات خالية كثيرة ونقص المداخل والمخارج فأهالي المنطقة يعانون من صعوبة الدخول والخروج من وإلى المنطقة.

ونص الاقتراح على الآتي:

1ـ سرعة العمل على إنشاء جمعية منطقة المنقف علما بان الموجود حاليا هو فرع لجمعية الفحيحيل والتي بدورها تعاني من مشكلات عديدة ومختلفة في الخدمات اذ تفتقر لأهم أنواع السلع الاستهلاكية، حيث إن منطقة المنقف يوجد بها كثافة سكانية عالية تقدر بضعف سكان منطقة الفحيحيل.

2ـ انشاء مخفر شرطة في منطقة المنقف لحفظ أمن واستقرار المنطقة، وتكثيف دوريات الأمن في المنطقة حتى انشاء مخفر لها، ووضع نقاط أمنية ثابتة.

3ـ إنشاء حدائق عامة في منطقة المنقف تكون متنفسا للأهالي تحتوي على جميع الخدمات من ممشى والعاب للأطفال وديوان للمتقاعدين واجهزة لممارسة جميع أنواع الأنشطة الرياضية.

4ـ مراقبة شركات النظافة التي تهمل في المنطقة، وتكثيف عمليات النظافة بها والعمل على رفع المخلفات والأنقاض واستبدال الحاويات التالفة بأخرى جديدة.

5ـ إنشاء محور خدمي، وانشاء صالة أفراح، ومكتبة عامة لخدمة أهالي المنطقة.

6ـ زيادة عدد مداخل وخارج المنطقة لتسهيل حركة الخروج والدخول إليها.

7ـ عمل مداخل ومخارج لدوار المنقف والصباحية للتخفيف من معاناة المواطنين وللحد من الازدحام الشديد وتسهيل حركة المرور على هذا الدوار، وكذلك عمل مداخل ومخارج لمنطقتي المنقف والصباحية دون المرور بالدوار.

8ـ العمل على ترقيم شوارع المنطقة وزيادة انارتها.

الرويعي وعبدالله يقترحان قانوناً لرعاية الموهوبين

تقدم النائبان د.عودة الرويعي ود.خليل عبدالله باقتراح بقانون بصفة الاستعجال يهدف الى الاعتناء بالموهوبين منذ الصغر من أجل استثمار طاقاتهم بشكل سليم لتسهم في تطوير المجتمع.

وتضمن الاقتراح في الفصل الأول منه تعريفا بالمصطلحات الخاصة وسريان أحكامه.

وجاء في الفصل الثاني الخاص باكتشاف الموهوبين ورعايتهم ما يلي:

مادة 3: تنشأ بكل من وزارتي التربية والتعليم العالي إدارة مختصة بالموهوبين.

مادة 4: على كل مدرسة أو معهد أو كلية أن تكتشف الطلبة الموهوبين لديها وتحدد نواحي إبداعاتهم أو تفوقهم وتخطر بذلك الإدارة التعليمية المختصة.

مادة 5: تتولى الادارة التعليمية المختصة دراسة الحالة الاجتماعية والعلمية للموهوب بالتنسيق مع ولي أمره وتعمل على توفير الاحتياجات اللازمة لتنمية موهبته وتوجيهها الى الاتجاه العلمي الذي يتناسب وقدراته المميزة.

مادة 6: تشرف الوزارة المعنية على ما تتخذه الإدارة التعليمية المختصة من قرارات في شأن الموهوبين ولها أن تضيف إليها أو تجري تعديلات عليها وفقا لما يحقق صالح ذي الموهبة.

مادة 7: يجوز للمدارس أو المعاهد أو الكليات بأي مرحلة دراسية أن تخصص فصولا دراسية للطلبة المتفوقين دراسيا أو لذوي المواهب الخاصة.

مادة 8: توفر الدولة الاعتمادات المالية اللازمة لرعاية الموهوبين والمتفوقين دراسيا وتدبير الاحتياجات اللازمة لتنمية قدراتهم العلمية والإبداعية بما يحقق الاستفادة الكاملة من امكانياتهم في التنمية الاجتماعية.

مادة 9: تنظم الوزارة المعنية سنويا تكريما لأصحاب المواهب والمتفوقين دراسيا يمنحون فيه شهادات تقدير وحوافز أدبية

د.عودة الرويعي

تنشأ بكل من وزارتي التربية والتعليم العالي إدارة مختصة بالموهوبين

على كل مدرسة أو معهد أو كلية أن تكتشف الطلبة الموهوبين لديها وتحدد نواحي إبداعاتهم أو تفوقهم وتخطر بذلك الإدارة التعليمية المختصة

د.خليل عبدالله

ومادية وفقا لما تبينه اللائمة التنفيذية لهذا القانون.

مادة 10: على المؤسسات العلمية والبحثية والإنتاجية والصناعية بالدولة قبول انخراط الموهوبين في المجالات المختلفة لديها وإطلاعهم على سير العمل بها وفقا لما تقدره الوزارة المعنية وحسبما تبينه اللائحة التنفيذية.

الفصل الثالث ـ أحكام عامة:

مادة 11: كل موظف يتقاعس عن تنفيذ أحكام هذا القانون يسأل إداريا وتأديبيا دون إخلال بالمسؤولية المدنية أو الجزائية.

مادة 12: يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

مادة 13: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من اليوم الثاني لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح على التالي:

إذا كان الله سبحانه وتعالى قد ساوى ـ على لسان نبيه ﷺ ـ بين البشر في الحقوق والواجبات وسارت الدساتير والقوانين جميعها على ذات النهج، إلا أن الله جل جلاله قد فضل بعض البشر على بعض، سواء في العلم أو الرزق أو غير ذلك من الصفات الشخصية.

ولذا فإننا نجد في كل مجتمع عددا من الأشخاص الممتازين الذين يختلفون عن السواد الأعظم من البشر بإبداعاتهم وأفكارهم الخاصة التي تقود المجتمع الى التقدم في المجالات المختلفة وتنير له الطريق للعلوم التي تساهم في حل المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المواطنون في حياتهم.

وهؤلاء هم الثروة البشرية التي يجب أن تتولاها الدولة بالرعاية والعناية لتحقيق الاستفادة من إبداعاتهم ومواهبهم في خدمة المجتمع ورسم الخطط المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الشاملة.

ولما كانت هذه العقول الذكية والمواهب الفذة لم تنل ما تستحقه من عناية اجتماعية واهتمام رسمي من الدولة وهو ما يحرم الدولة من الاستفادة من الإمكانيات التي منحها الله لهذه العقول.

فقد أعد هذا الاقتراح بقانون لينظم الاعتناء بهذه المواهب والعقول الذكية منذ الصغر حتى تستثمر هذه القدرات البشرية على نحو صحيح لتسهم في تطوير المجتمع في كل النواحي العلمية والتكنولوجية.

وقد تضمن هذا الاقتراح بقانون في الفصل الأول منه تعريفا بالمصطلحات الخاصة به وسريان أحكامه.

كما تضمن في الفصل الثاني المواد 3ـ9 الأحكام المتعلقة بإنشاء إدارة مختصة وباكتشاف الموهوبين بالمراحل الدراسية المختلفة وتوجيه الموهوب الى الدراسة التي تناسب جوانبه الإبداعية.

وتقديم الحوافز الأدبية والمادية للموهوبين تشجيعا لهم على الاجتهاد والعطاء لوطنهم، بما في ذلك تخصيص فصول خاصة بهم، وتدبير الاحتياجات اللازمة لتنمية قدراتهم، وتكريم المبدعين سنويا أدبيا وماديا وانخراطهم في المؤسسات العلمية والبحثية والإنتاجية والصناعية بالدولة.

أما الفصل الثالث والأخير فتضمن النص على المساءلة الادارية والجزائية والمدنية لكل من يتقاعس عن تنفيذ القانون، وكذلك الاحكام التنفيذية المتعلقة بإصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر وسريان القانون.

الحجرف: إنشاء مخفرين في منطقتي القصر وسعد العبدالله

تقدم النائب مبارك الحجرف باقتراح برغبة لإنشاء مخفرين للشرطة في منطقتي القصر بالجهراء وسعد العبدالله. وأوضح النائب في اقتراحه أنه لا شك أننا جميعا في حاجة للعيش في كنف الأمن والاستقرار، ومن ثم يحتاج الفرد في حياته الى الأمن على نفسه ودينه وعرضه وماله، وقد جعلت الشريعة الإسلامية الحفاظ على هذه الضروريات من أهم مقاصدها. ونص الاقتراح على إنشاء وافتتاح مخفرين جديدين للشرطة في محافظة الجهراء، الأول في منطقة القصر كونها مركز ضاحية ولا يوجد بها مخفر، والثاني في منطقة سعد العبدالله لأنها تضم 11 قطعة وذات كثافة سكانية عالية ولا يوجد بها إلا مخفر واحد فقط.

مبارك الحجرف

العدساني للمرزوق: ما صحة دراسة تعرفة الكهرباء؟

اعلن النائب رياض العدساني أنه قد تقدم بسؤال برلماني إلى وزير الكهرباء والماء ووزير النفط عصام المرزوق حول التعرفة الجديدة للكهرباء والماء. وقال في سؤاله إنه نشر في وسائل الإعلام أن وزارة الكهرباء والماء قد شكلت لجنة مهمتها إعداد دراسة خاصة بالتعرفة الجديدة وذكرت مصادر الوزارة أن ذلك لتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية لقانون رقم 2016/20 والهدف وضع تعرفة متوازنة بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي ولا يؤدي الى ارتفاع الأسعار بشكل عام. وأوضحت المصادر المعنية ان التعرفة التي وضعها القانون هي السقف الأعلى اما عن هدف الوزارة الأول فليس زيادة الجباية بل تقنين الاستهلاك. ونص السؤال على الآتي يرجى العلم بأن الدراسات تشير الى أن التعرفة الجديدة ستساهم بزيادة الأسعار والغلاء المصطنع ورفع معدل التضخم، ما مدى صحة الخبر؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالدراسة المشار إليها.

رياض العدساني

الصالح يطالب وزير النفط باستعجال توظيف مهندسي البترول

دعا النائب خليل الصالح إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز توظيف العمالة الكويتية في القطاع النفطي، مشيرا إلى أنه لا يستقيم أن تكون الكويت دولة نفطية وعمالتها المتخصصة في مجال النفط تعاني البطالة.

وطالب الصالح وزير النفط عصام المرزوق بإصدار توجيهات مباشرة بتعيين أكثر من 130 مهندسا كويتيا سبق لهم اجتياز اختبارات التوظيف بنجاح.

خليل الصالح

ورفض الصالح أي تأخير في سد الشواغر الوظيفية في شركات مؤسسة البترول، مشددا على ضرورة استعجال تعيين أصحاب التخصصات الفنية في القطاع النفطي لاسيما خريجي هندسة البترول.

.. ويسأل المطوع: ما نسب إنجاز مشروعات وزارة الأشغال؟

وجه النائب خليل الصالح سؤالا برلمانيا الى وزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع حول نسب الانجاز في مشروعات الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية.

وذكر النائب في نص السؤال: نظرا لمسؤولية الجهات الحكومية عن تنفيذ خططها المرصودة في ميزانيتها وتنفيذ خططها التنموية لتطور الدولة وتقديم خططها المستقبلية،

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ بيان بمشروعات وزارة الأشغال العامة لعام 2017/2016 والمبالغ المرصودة لها.

2 ـ نسبة ما تم صرفه عليها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 ـ نسبة الإنجاز لكل مشروع حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 ـ بيان مالي عن جميع المهام الرسمية التي تم صرفها للسنة المالية 2017/2016 موضحا فيه الاسم والوظيفة وعدد الأيام والتاريخ والمبلغ الذي تم صرفه وصورة من القرار الإداري لكل مهمة، مع تزويدي بكشف مفصل عن المهام الرسمية المتعلقة بتنفيذ مشروعات وزارة الأشغال للعام 2017/2016 مذكورا فيه قيمة المبالغ المالية التي صرفت إن وجدت.

5 ـ بيان بالمكافآت التي تم صرفها للجان أو لفرق العمل لتنفيذ مشروعات وزارة الأشغال للعام 2017/2016.

6 ـ كشف يبين نسبة ما تم انجازه لجميع مشاريع وخطط التنمية خلال الأعوام الأربعة الماضية مع ذكر اسم المشروع ونسبة الصرف ونسبة الإنجاز.